معهد البترول: مخزون الخام الأميركي يهبط 11.1 مليون برميل

النفط يصعد في تعاملات متقلبة وسط مخاوف الركود وضبابية التجارة

ارتفعت أسعار النفط في تعاملات متقلبة بدعم من توقعات بانخفاض مخزونات الخام الأمريكية، لكن المخاوف من حدوث ركود والضبابية التي تكتنف الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والصين كبحتا المكاسب.

وصعد خام القياس العالمي برنت 81 سنتا بما يعادل 1.4 بالمئة ليبلغ عند التسوية 59.51 دولار للبرميل.

وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.29 دولار أو 2.4 بالمئة لينهي الجلسة عند 54.93 دولار للبرميل.

ومن المتوقع أن تكون مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة قد انخفضت أكثر من مليوني برميل الأسبوع الماضي، بحسب ما أظهره استطلاع أجرته رويترز قبل صدور بيانات معهد البترول الأمريكي في وقت لاحق ونشر تقرير الحكومة أمس الأربعاء.

وقال بوب ياوجر مدير عقود الطاقة الآجلة لدى ميزوهو في نيويورك إن الانخفاض المتوقع في المخزونات وسط معدلات قوية لاستهلاك المصافي يدعم أسعار الخام.

وتذبذبت سوق النفط خلال الجلسة بفعل تأرجح وول ستريت التي تضررت من انخفاض الأسهم المالي، في حين طغى تجدد المخاوف من حدوث ركود أمريكي على حالة التفاؤل التي سادت في أوائل التعاملات بشأن حل النزاع التجاري المستمر منذ فترة طويلة بين أكبر اقتصادين في العالم.

وعبر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن اعتقاده بأن الصين صادقة بشأن رغبتها في التوصل لاتفاق، بينما قال ليو خه نائب رئيس الوزراء الصيني إن بكين تود تسوية النزاع من خلال مفاوضات "هادئة".

لكن المخاوف المتعلقة بالتجارة تجددت بعدما أعادت وزارة الخارجية الصينية التأكيد على أنها لم تسمع بأي محادثات هاتفية جرت حديثا بين الولايات المتحدة والصين بخصوص التجارة، مبدية أملها في أن تُوقف واشنطن ممارساتها الخاطئة وتخلق أوضاعا ملائمة لإجراء محادثات.

ونزلت أسعار النفط نحو 20 بالمئة من أعلى مستوياتها للعام الجاري المسجل في أبريل نيسان، ويرجع ذلك في جزء منه إلى حالة القلق من أن تضر الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة بالاقتصاد العالمي مما قد يضعف الطلب على النفط.

وأظهرت بيانات معهد البترول الأمريكي انخفاضا حادا لمخزونات الولايات المتحدة من النفط الخام الأسبوع الماضي مع تراجع الواردات، كما انخفض مخزون البنزين ونواتج التقطير.

ونزلت مخزونات الخام 11.1 مليون برميل على مدار الأسبوع المنتهي في 23 أغسطس إلى 428.7 مليون برميل، بينما توقع المحللون انخفاضها 2.1 مليون برميل.

وانخفضت مخزونات الخام بنقطة التسليم في كاشينج بولاية أوكلاهوما 2.4 مليون برميل، حسبما ذكر المعهد.

وأشارت بيانات معهد البترول إلى ارتفاع استهلاك الخام بمصافي التكرير 40 ألف برميل يوميا.

وتراجعت مخزونات البنزين 349 ألف برميل، مقارنة مع توقع المحللين في استطلاع أجرته رويترز لانخفاض قدره 388 ألف برميل.

وبحسب بيانات معهد البترول، انخفضت مخزونات نواتج التقطير، التي تشمل الديزل وزيت التدفئة، 2.5 مليون برميل مقارنة مع توقعات أن ترتفع 918 ألف برميل.

وتراجعت واردات الولايات المتحدة من الخام الأسبوع الماضي 1.2 مليون برميل يوميا إلى 6.2 مليون برميل يوميا.

زنغنه: بإمكان إيران استعادة مستوى إنتاجها النفطي قبل العقوبات خلال 3 أيام

بيجن زنغنه

نقلت وكالة مهر للأنباء الإيرانية شبه الرسمية عن وزير النفط بيجن زنغنه قوله إن إيران يمكنها إعادة إنتاجها من الخام إلى مستواه قبل فرض العقوبات الأمريكية خلال ثلاثة أيام.

وأضاف زنغنه "نحتاج إلى ثلاثة أيام للعودة بالإنتاج إلى مستويات ما قبل الخفض".

كان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انسحب العام الماضي من الاتفاق النووي الذي أبرمته القوى العالمية مع إيران في 2015 وأعاد فرض عقوبات عليها في مسعى لكبح برنامجها للصواريخ الباليستية ودعمها لوكلائها في المنطقة.

ودفعت المواجهة الولايات المتحدة وإيران إلى الاقتراب من صراع مفتوح.

«بي.بي» تتخارج من ألاسكا بعد 60 عاماً بصفقة بيع قيمتها 5.6 مليار دولار

قالت شركة النفط العملاقة بي.بي إنها اتفقت على بيع عملياتها في ألاسكا مقابل 5.6 مليار دولار إلى شركة هيلكورب إنرجي ذات الملكية الخاصة، لتتخارج من المنطقة التي عملت بها 60 عاما.

وذكرت بي.بي أن الصفقة، التي تشمل حصصا في حقل برودو باي النفطي العملاق وخط الأنابيب العابر لألاسكا البالغ طوله 1300 كيلومتر، تأتي في إطار خطتها لجمع عشرة مليارات دولار على مدى العامين المقبلين من خلال بيع أصول بهدف تعزيز ميزانيتها. ولم يرد متحدث باسم هيلكورب على طلب للتعليق.

بدأت بي.بي العمل في ألاسكا عام 1959، وهي المشغل لحقل برودو الذي بدأ الإنتاج في 1977 وتملك فيه الشركة حصة نسبتها 26 بالمئة.

أنتج حقل برودو حتى الآن ما يربو على 13 مليار برميل من النفط، وتشير التقديرات إلى أن بإمكانه إنتاج أكثر من مليار برميل أخرى. ومن المتوقع أن يبلغ صافي إنتاج بي.بي النفطي من ألاسكا في 2019 نحو 74 ألف برميل يوميا في المتوسط.

تأتي عملية التخارج بعد شهور من اتفاق بي.بي على بيع أصولها في امتيازات نفطية بخليج السويس في مصر إلى شركة دراجون أويل التي تتخذ من دبي مقرا لها مقابل مبلغ لم يتم الكشف عنه.

سندات لبنان تتراجع لمستويات جديدة وسط مخاوف من التخلف عن السداد

هبطت السندات اللبنانية إلى مستويات منخفضة جديدة وارتفعت تكلفة التأمين على ديون لبنان السيادية من مخاطر التخلف عن السداد إلى مستوى قياسي، في ظل تنامي التوترات مع إسرائيل والتي تضاف إلى المخاوف بشأن الوضع المالي للدولة.

وأظهرت بيانات من آي.اتش.اس ماركت ارتفاع مبادلات مخاطر ائتمان لبنان لخمس سنوات إلى 1205 نقاط أساس، بزيادة تسع نقاط أساس، مع هبوط معظم سندات البلاد.

كان الرئيس ميشال عون قال إن للبنان حق الدفاع عن نفسه، معتبرا واقعة الطائرتين الإسرائيليتين المسيرتين بمثابة "إعلان حرب" وسط توترات متصاعدة بين حزب الله وإسرائيل.

ورد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من القدس، محذرا لبنان وقائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني بقوله "انتبهوا لما تقولون واحذروا مما تفعلون".

وتزايدت التوترات أيضا مع تنامي المخاوف من عجز محتمل عن سداد الديون.

خفضت فيتش تصنيفها الائتماني للبنان إلى CCC، محذرة من تنامي الضغوط على النموذج المالي للبنان وتزايد المخاطر التي تهدد قدرة الحكومة على خدمة الدين.

ويعاني لبنان من أحد أثقل أعباء الدين العام في العالم، إذ يبلغ 150 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، في ظل الصعوبات التي تعانيها البلاد جراء النمو المتدني وفاتورة خدمة الدين الباهظة والقطاع العام المتضخم إلى جانب تكلفة الشركة المنتجة للكهرباء.

وجاء ارتفاع تكلفة تأمين الانكشاف على الدين السيادي مع هبوط السندات الحكومية المقومة بالدولار المستحقة في الفترة بين 2020 و2030 إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق، حيث انخفض سعرها ما بين 0.5 و1.3 سنت للدولار.

وقال كون تشاو الخبير لدى يو.بي.بي "أعتقد أن هذا التشاؤم الحالي بين المستثمرين يأتي في الوقت الذي يتساءلون فيه عمن عليه الدور بعد الأرجنتين"، في إشارة إلى انهيار السوق هذا الشهر حينما أججت نتائج انتخابات تمهيدية صادمة مخاوف كبيرة من التخلف عن سداد الدين.

ومما يضاف إلى تلك المخاوف أيضا ما ذكرته وسائل إعلام لبنانية عن إحجام مكاتب الصرافة عن بيع الدولارات حيث تواجه ضغوطا للالتزام بسعر الصرف الرسمي المربوط بالدولار.

أسهم أميركا تغلق منخفضة بفعل القطاع المالي

تراجعت وول ستريت تحت ضغط الأسهم المالية، حيث أثار الانقلاب الشديد لمنحنى العائد مخاوف من حدوث ركود أمريكي، بينما لا تزال الضبابية تطمس أي علامات على التقدم في مفاوضات التجارة بين الولايات المتحدة والصين.

وانخفض المؤشر داو جونز الصناعي 120.93 نقطة أو 0.47 بالمئة إلى 25777.9 نقطة.

وتراجع المؤشر ستاندرد آند بورز 500 بمقدار 9.22 نقطة أو 0.32 بالمئة إلى 2869.16 نقطة. وهبط المؤشر ناسداك المجمع 26.79 نقطة أو 0.34 بالمئة ليصل إلى 7826.95 نقطة.

المكاسب الإيطالية تدفع أسهم أوروبا للصعود والمؤشر البريطاني يتراجع

ارتفعت الأسهم الأوروبية بقيادة مكاسب الأسهم الإيطالية التي تلقت دعما من مساع لتشكيل حكومة ائتلافية جديدة في روما، في حين حفز تعهد بكين بتعزيز مبيعات السيارات موجة مكاسب لأسهم شركات السيارات المنكشفة على الأسواق الصينية.

وأغلق مؤشر الأسهم القيادية في ميلانو مرتفعا 1.5 بالمئة، متفوقا بكثير عن نظرائه في المنطقة، بعدما بدا أن حركة 5 نجوم والحزب الديمقراطي المعارض على مشارف اتفاق لتشكيل حكومة إيطالية جديدة.

وبينما استمرت الخلافات بين الحزبين الخصمين التقليديين على المناصب الوزارية، ثمة احتمال كبير بأن يعود جوزيبي كونتي رئيسا للوزراء.

غير أنه إذا فشلت المحادثات، فإن ثالث أكبر اقتصاد في منطقة اليورو قد يُقبل على شهور من الضبابية السياسية في وقت يواجه فيه ركودا اقتصاديا وعجزا متناميا في الميزانية ومواجهة محتملة مع الاتحاد الأوروبي بخصوص ميزانيته.

واختتم المؤشر ستوكس 600 الأوروبي الجلسة مرتفعا 0.6 بالمئة، ليعوض خسائره التي تكبدها صباحا بقيادة قطاعي المرافق والسيارات، وهما من القطاعات الدفاعية. ووردت أنباء بأن مجلس الدولة الصيني يدرس تخفيف وإزالة قيود مفروضة على مشتريات السيارات، في خطوة لقيت ترحيبا من صناع السيارات وكذلك الأسواق الأوسع نطاقا التي تئن تحت وطأة الخلاف التجاري المستمر منذ فترة طويلة.

وتخلف مؤشر فاينانشال تايمز 100 البريطاني في أدائه عن أداء نظرائه، متراجعا 0.1 بالمئة مع ارتفاع الجنيه الاسترليني إلى أعلى مستوياته في نحو شهر، بعدما تعهدت أحزاب المعارضة بالسعي لتمرير قانون يحول دون خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق في نهاية أكتوبر.

«يونكر» يدخل خط المواجهة: «بريكست فوضوي» في عنق جونسون!

جان كلود يونكر

حذّر الاتحاد الأوروبي رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون من أنه في حال خروج بريطانيا من التكتل من دون اتّفاق، فإن المملكة المتحدة وحدها هي من ستتحمل المسؤولية.

ومع قرب موعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي المقرر في 31 أكتوبر وإصرار جونسون على إدخال تعديلات جوهرية على اتفاق الانسحاب الذي أبرمته رئيسة الوزراء السابقة تيريزا ماي مع بروكسل، تسود مخاوف من تزايد احتمالات خروج بريطانيا من التكتل من دون اتفاق، مع ما يرافق ذلك من اضطرابات اقتصادية كبيرة.

وبعد أيام من تبادل كل من جونسون ورئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك تحميل المسؤولية في حال حصول بريكست من دون اتفاق، دخل رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر على خط المواجهة.

وتحدّت دول الاتحاد الأوروبي جونسون أن يجد بديلا قابلا للتطبيق لخطة «شبكة الأمان الأيرلندية» التي يصر على شطبها. وفي اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء البريطاني، شدد يونكر على ضرورة عدم تحميل الاتحاد الأوروبي المسؤولية إذا تدهورت الأوضاع.

وفي بيان أصدرته، نقلت المفوضية عن يونكر قوله خلال المكالمة، إن «الاتحاد الأوروبي وإن كان مستعدا تماما لسيناريو (بريكست) من دون اتفاق إلا أنه سيبذل كل الجهود الممكنة لتفادي حصول ذلك».

وتابع أن «سيناريو (بريكست) من دون اتفاق سيكون قرار المملكة المتحدة وليس الاتحاد الأوروبي».

وحضّ زعيم حزب «بريكست» نايجل فراج رئيس الوزراء البريطاني على التخلي عن الاتفاق الحالي وعلى الخروج من الاتحاد الأوروبي من دون اتفاق. ويصر جونسون على أن الاتفاق الذي أبرمته ماي مع بروكسل والذي رفضه مجلس العموم البريطاني ثلاث مرات قد انتهى ويجب تعديله خصوصا في ما يتعلّق بالإجراءات الحدودية بين جمهورية أيرلندا، العضو في الاتحاد الأوروبي، وأيرلندا الشمالية، المقاطعة التابعة لبريطانيا. وكان جونسون قد أعلن بعد محادثات أجراها في باريس وبرلين الأسبوع الماضي أنه «أكثر تفاؤلا بقليل» إزاء فرص التوصل لاتفاق مع الاتحاد الأوروبي.

وأعلنت المفوضية الأوروبية أن يونكر «كرر استعداده للعمل بشكل بناء مع رئيس الوزراء جونسون ولبحث أي اقتراحات ملموسة قد يطرحها، شرط أن تكون متوافقة مع اتفاق الانسحاب».

وجاء في البيان أن يونكر «أكد أن دعم الدول الأعضاء الـ27 لأيرلندا راسخ، وأن الاتحاد الأوروبي سيواصل رعاية مصالح أيرلندا باهتمام بالغ».

حرب التجارة تضغط على ثقة المستهلكين الأميركيين

قالت مؤسسة كونفرنس بورد إن ثقة المستهلكين الأميركيين تراجعت قليلا في أغسطس مع تعزز حالة التفاؤل بالوضع الراهن لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ أواخر 2000 مما عوض أثر ضعف آفاق الظروف الاقتصادية. وانخفض مؤشر كونفرنس بورد لثقة المستهلكين إلى 135.1 في أغسطس من قراءة معدلة بالرفع بلغت 135.8 في الشهر السابق.

كان محللون استطلعت رويترز آراءهم توقعوا وصول قراءة المؤشر إلى 129.5 في أغسطس.

وقالت لين فرانكو، مديرة المؤشرات الاقتصادية لدى كونفرنس بورد في بيان «التوقعات تراجعت قليلا، لكن الوضع بصفة عامة يظل قويا، في حين أن هناك قطاعات أخرى من الاقتصاد قد يعتريها بعض الضعف، ولقد أبقى المستهلكون على ثقتهم واستعدادهم للإنفاق».

الذهب ينخفض لكنه قرب ذروة 6 أعوام بدعم آمال خفض الفائدة ومخاوف التجارة

تراجع الذهب أمس الأربعاء بعد مكاسب تجاوزت واحدا بالمئة الجلسة السابقة وسط مخاوف من ركود محتمل، لكنه استقر قرب أعلى مستوى فيما يزيد على ستة أعوام بفضل آمال بخفض مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) سعر الفائدة والضبابية التي تكتنف محادثات التجارة الصينية الأمريكية.

ونزل الذهب في المعاملات الفورية 0.3 بالمئة إلى 1537.21 دولار للأوقية (الأونصة) بحلول الساعة 0552 بتوقيت جرينتش. وكان المعدن قد لامس 1554.56 دولار للأوقية وهو أعلى مستوى فيما يزيد عن ستة أعوام. وفي المعاملات الآجلة بالولايات المتحدة تراجع الذهب 0.3 بالمئة إلى 1546.50 دولار للأوقية. ومما يزيد من الضغط على المعدن الأصفر قوة الدولار الذي صعد 0.1 بالمئة أمام منافسيه الرئيسيين بينما سجلت الأسهم الآسيوية مكاسب محدودة.

وارتفع الذهب أكثر من واحد بالمئة في الجلسة السابقة مع تجدد المخاوف من ركود يلوح الأفق جراء انقلاب منحنى العائد الأمريكي وصدور بيانات اقتصادية أمريكية مخيبة للآمال، وسط ضبابية الخلاف التجاري بين الولايات المتحدة والصين. ومن بين المعادن النفيسة الأخرى، كسبت الفضة 0.4 بالمئة في المعاملات الفورية لتصل إلى 18.23 دولار للأوقية، وكانت قد لامست في وقت سابق 18.34 دولار وهو أعلى مستوى منذ أبريل 2017.